



تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في الجزائر كآلية لتفعيل تحقيق برامجها التنموية

Application of international accounting standards (IAS/IFRS) in Algeria as a mechanism to activate the achievement of its development programs

قبايلي عبدالنور^{1*}، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، kebaili.abdenmour@univ-alger3.dz

دغموم هشام، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، degmoum.hichem@univ-alger3.dz

تاريخ الارسال: 2021/10/23	تاريخ القبول: 2021/11/30	تاريخ النشر: 2021/12/31	المؤلف المرسل: قبايلي عبدالنور
---------------------------	--------------------------	-------------------------	--------------------------------

الملخص:

تهدف من خلال هذا البحث إلى توضيح الرؤية فيما يخص حجم الاستفادة من تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، وهذا من خلال إبراز الدور الهام الذي يلعبه تطبيق هذه المعايير في الجزائر كآلية هامة وفعالة في تفعيل تحقيق البرامج التنموية. ولقد وقفنا من خلال هذا البحث على أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يؤدي دور هام في تفعيل تحقيق البرامج التنموية من خلال المساهمة في تنشيط وتطوير سوق رأس المال وتحقيق كفاءتها، وكذلك المساهمة في جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية المنافسة التامة والتجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية للمحاسبة؛ التنمية؛ سوق رأس المال.

Abstract :

This research aims to highlight the important role played by the application of international accounting standards in Algeria, as an important and effective mechanism to activate the achievement of development programs.

Through this research, we found that the application of international accounting standards contributes to achieving development through its contribution to attracting foreign direct investment, stimulating transactions in the capital market, and protecting perfect competition and foreign trade.

Keywords: International Accounting Standards; development; capital market.

* المؤلف المرسل: قبايلي عبدالنور

1. مقدمة:

تعتبر التنمية مفهوما شاملا له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية، فهي تشير إلى عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع ذلك الاستغلال، فالتنمية هي تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة، والقضاء على التخلف بكل مؤثراته وأسبابه (العطار، 2005، صفحة 103)، وبالرغم من تباين الرؤى فيما بين علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة حول محتوى التنمية من حيث تحديد الوسائل والأهداف، إلا أنه هناك حد أدنى من الاتفاق على أنه حتى تكون عملية التنمية ناجحة، لابد من الاعتماد على سبل (آليات) تساعد على استغلال عوامل التنمية المتاحة بكفاءة وفعالية، وأنه في الوقت الحالي أصبح هناك أهمية كبيرة فيما يتعلق بتهيئة المناخ الملائم للتنمية من الناحية المحاسبية، وذلك من خلال العمل في ظل مبادئ وأسس المعايير الدولية للمحاسبة.

ونسنتعرض من خلال هذا البحث نقطة هامة جدًا، ألا وهي الدور الذي سيؤدي تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر كآلية لتفعيل تحقيق برامجها التنموية، وهذا انطلاقا من البحث عن الإجابة المناسبة للتساؤل التالي:

كيف يساهم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر في تفعيل تحقيق برامجها التنموية؟

1.1 الأسئلة الفرعية:

لتسهيل عملية البحث عن الإجابة اللازمة لهذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم المحاسبة في تحقيق التنمية؟
- كيف يساهم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في تفعيل تحقيق البرامج التنموية؟

2.1 فرضيات البحث:

قصد التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح الفرضيات

التالية:

الفرضية الأولى: تساهم المحاسبة في تحقيق التنمية من خلال الدور الهام لها الذي تلعبه في تخطيط الأهداف التنموية وتخصيص الموارد الاقتصادية وتنشيط سبل تفعيل التنمية التي يأتي على رأسها الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق رأس المال والتجارة الخارجية؛

الفرضية الثانية: تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يؤدي دورا مهما وغير مباشر في تفعيل تحقيق البرامج التنموية، من خلال العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط المعاملات المالية في سوق رأس المال وحماية وتنشيط التجارة الخارجية.

3.1 أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز الدور الهام والكبير الذي سيؤدي تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر في تفعيل تحقيق برامجها التنموية، من خلال العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط كل من سوق رأس المال

والتجارة الخارجية، حيث أن التنمية بمختلف فروعها هي الهدف السامي الذي تسعى أغلب الدول إلى تحقيقه، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب حشد إمكانيات هامة من الموارد المالية والبشرية والطبيعية، وهو الأمر الذي يتسنى تحقيقه من خلال تنشيط المعاملات في أسواق رأس المال وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اللذين يساهمان بشكل كبير في تحقيق أهداف البرامج التنموية.

4.1 أهداف البحث:

يتمثل الهدف المرجو من وراء هذا البحث بالدرجة الأولى في توضيح علاقة المحاسبة بالتنمية والتعرف على الآليات والسبل التي من شأنها تفعيل تحقيق البرامج التنموية، وكذلك توضيح الرؤية فيما يخص حجم الاستفادة من تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، من خلال الوقوف على مدى تأثير ومساهمة تطبيق هذه المعايير في تحقيق التنمية، وذلك عن طريق استعراض الجوانب التي يؤثر من خلالها تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة على تفعيل تحقيق التنمية.

5.1 الدراسات السابقة:

دراسة: Alaa & Melegy (2021) الذان قدما دراسة بعنوان

"Measuring the effect of international financial reporting standards on quality of accounting performance and efficiency of investment decisions"

أجريت هذه الدراسة سنة 2020 على عينة من الشركات السعودية عن طريق قراءة تطورات أداء هذه الأخيرة في بورصة السعودية، وهذا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2018، وهدف أصحاب هذه الدراسة إلى توضيح تأثير إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار، كما هدفت الدراسة إلى إبراز الارتباط الإيجابي بين تنشيط المعاملات في سوق رأس المال، وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة. (Malo-Alain, Aldoseri, & Melegy, 2021)

دراسة: Biddle & KNOWLES (2017) اللذان قدما دراسة بعنوان

"Do Adoptions of International Financial Reporting Standards Enhance Capital Investment Efficiency"

لقد أنجزت هذه الدراسة على عينة مكونة من 31476 شركة في 26 دولة موزعة على قارات العالم الخمسة، وخلصت الدراسة إلى الكشف عن الارتباط الإيجابي بين التبني الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والاستثمار في أسواق رأس المال. (BIDDLE, CALLAHAN, HONG, & KNOWLES, 2017)

دراسة: Galina G, Robert W (2003) اللذان قدما دراسة بعنوان

"The role of international accounting standards in foreign direct Investment: A Case Study of Russia"

لقد أنجزت هذه الدراسة في روسيا، وكانت تهدف إلى الكشف عن الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المعايير الدولية للمحاسبة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد نصت هذه الدراسة على أنه من أهم العوامل التي تجعل المستثمرين الأجبيين المباشرين يعرضون عن الاستثمار في بلدان معينة، هو عدم إلمامهم وأعاونهم المحاسبين بالنظام المحاسبي لهذه البلدان، مما يجعلهم لا يثقون في المعلومات المضمنة في القوائم المالية المعدة على أساس هذا النظام المحاسبي، وعلى العكس من ذلك، فإن المستثمرين الأجبيين يشعرون بارتياح كبير في قراءة القوائم المالية التي تعد وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة، وذلك لكون هذه الأخيرة تغطي بالقبول الدولي، لما تتمتع به من سهولة التطبيق ودقة التشخيص للوضعية الحقيقية من خلال تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في أغلب الأحداث والعمليات التي تقوم بها الشركة.

2. عرض علاقة المحاسبة بالتنمية:

إن اهتمام الباحثين بالدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة في عملية التنمية لم يبدأ إلا مع بداية الستينات، وقد كان Enthoven من الكتاب الأوائل البارزين الذين سلطوا الضوء على دور المحاسبة في التنمية الاقتصادية، فقد أشار في سنة 1981م إلى أنه حتى هذه اللحظة ينفر المحاسبون من ولوج المجالات الاقتصادية والاجتماعية، رغم أن هذه المجالات منطقيا هي من الوظائف الأساسية للمحاسبة بل هي من صميم مهمتها (أبوزيد، 2005، صفحة 120).

وسنعمل في ظل هذا المحور على إبراز علاقة المحاسبة بالتنمية، من خلال تسليط الضوء على دورها في تخطيط التنمية وتخصيص الموارد الاقتصادية، وكذلك من خلال إبراز دورها في تنشيط سبل تفعيل التنمية.

1.2 دور المحاسبة في تخطيط التنمية وتخصيص الموارد: سوف نستعرض فيما يلي كيفية مساهمة المحاسبة في توجيه التخطيط وترشيد تخصيص الموارد الاقتصادية، من خلال استعراض مراحل رسم خطة التنمية التي تنقسم إلى:

أ- المرحلة الكلية: يتم التعامل في هذه المرحلة من التخطيط مع جميع القطاعات الاقتصادية، ويكون الهدف من التخطيط في هذه المرحلة هو إحداث تغيير في جميع جوانب حياة المجتمع.

وعليه فهذه المرحلة تشتمل على دراسة وتحليل المعلومات والأرقام الكلية المعبرة عن: الناتج الوطني، الاستثمارات الكلية، الواردات، الصادرات ونفقات الدولة الكلية. وهنا نجد أن المحاسبة الوطنية تلعب دورا مهما كمصدر رئيسي في توفير هذه المعلومات الضرورية لمرحلة تحليل ودراسة وتخطيط البرامج التنموية على مستوى الدولة. مع العلم أن المعلومات المعروضة من قبل المحاسبة الوطنية، تم الحصول عليها من خلال تجميع الحسابات المضمنة في القوائم المالية التي تنتجها كل من المحاسبة العامة والمحاسبة العمومية.

ب- المرحلة القطاعية (المرحلة الوسطى): يهتم التخطيط في هذه المرحلة بقطاع اقتصادي معين، أو بجزء منه، وبالتالي فهو يهدف إلى إحداث تغيير في جانب معين من النظام الاجتماعي.

إن المرحلة القطاعية هي عبارة عن ترجمة للمرحلة الكلية، وذلك بتحديد الأهداف لكل قطاع اقتصادي على حدة، وتوزيع وتخصيص الأهداف الاستثمارية المتعلقة بالقطاعات بشكل منفرد، وهنا يكون من المفيد جدولة المدخلات

والمخرجات وتحديد العلاقات ما بين القطاعات لتكوين مشاريع وخطط قطاعية، علما أن إعداد جداول المدخلات والمخرجات، يشمل أولا على تعديل وتبويب حسابات الشركات المتنوعة، وثانيا على تعديل حسابات القطاعات، وتعتبر المعلومات المقدمة بواسطة المحاسبة العامة (المالية) حجر الأساس لإعداد مثل هذه الجداول.

ت- المرحلة الجزئية (مرحلة المشروع): في هذه المرحلة يتم إعطاء صورة أكثر تفصيلا لدور المحاسبة في تخطيط التنمية وتخصيص الموارد، من خلال التعامل مع المؤسسات بشكل منفصل - وبالتعامل حتى مع القطاعات الجغرافية الصغيرة- وذلك بغية القيام بعملية التقييم بين المؤسسات، التي تتم بناء على المعلومات المالية التي توفرها المحاسبة العامة عن الوضعية المالية لهاته المؤسسات، والتي نتجت عن قيام هاته الأخيرة بنشاطها الذي وجدت من أجله.

وفي الأخير، وكخلاصة لما سبق، نستنتج أن المحاسبة بمختلف فروعها، أداة مهمة لتوفير المناخ الملائم أمام المخططين لانجاز مهامهم، وذلك بتوفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، كما أن وجود إطار محاسبي مؤسس على علاقة فعالة بين المستويين الجزئي والكلبي يعد أداة مهمة في تفعيل دور كل فروع المحاسبة في عمليات تخطيط التنمية القائمة على أساس التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

2.2 دور المحاسبة في تنشيط سبل تفعيل التنمية:

إن التنمية بمختلف فروعها هي الهدف السامي الذي تسعى أغلب الدول إلى تحقيقه، لكن هذا الهدف تحقيقه يتطلب حشد إمكانيات هامة من الموارد المالية والبشرية والطبيعية، وهو الأمر الذي يتسنى تحقيقه من خلال إنشاء أسواق رأس المال وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اللذين يساهمان بشكل كبير في تحقيق أهداف البرامج التنموية. وسنعمل من خلال هذا المحور على إبراز الدور الهام الذي تلعبه المحاسبة في تنشيط سوق رأس المال ليقوم بدوره على أحسن وجه في تفعيل التنمية.

فكما هو معلوم فإن أسواق رأس المال تلعب دورا رئيسيا في تفعيل تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تحويل مدخرات الأفراد والشركات إلى استثمارات مجدية، إلا أنه من البديهي أن أصحاب المدخرات لن يقوموا بتوجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في أسواق رؤوس الأموال، إلا إذا توفرت لهذه الأسواق المصدقية والشفافية والإفصاح الكامل فيما يتعلق بالقوائم المالية المصرح بها فيها، والتي من خلالها يمكن لهم التأكد من أن مدخراتهم ستحقق العوائد المطلوبة، وعليه فالإفصاح المحاسبي الكامل يلعب دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال في تحديد الأسعار المناسبة للأسهم التي تحقق التوازن بين درجة المخاطر والعوائد المنتظر تسجيلهما من الاستثمار في شراء هذه الأسهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، وبالتالي إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، مما ينجر عنه توسع في حجم سوق رأس المال، متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للبيع، وكذلك في زيادة عمليات الشراء والبيع (حجم التعامل) لهذه الأسهم (دغوم، 2015، الصفحات 175-176).

3. عرض آليات (سبل) تفعيل تحقيق التنمية:

حتى تكون عملية التنمية ناجحة لابد من الاعتماد على سبل (آليات) تساعد على استغلال عوامل التنمية المتاحة بكفاءة وفعالية، ففي هذا الصدد أثبتت الدراسات التحليلية الاقتصادية أن توفر سوق رأس مال كفء ونشط، يعد بمثابة المحرك الأساسي لعجلة التنمية في الاتجاه الذي يضمن تقدم الدول المتخلفة.

1.3 الدور التنموي لسوق رأس المال: إن السعي من قبل الدول إلى تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف بناء اقتصاد متطور ومزدهر، مبني على أساس المزاوجة بين القطاع العام والقطاع الخاص، جعلها موقفه بضرورة تهيئة المناخ المناسب لقيام سوق رأس المال، وذلك من خلال قيامه بعدد من الوظائف، والتي نلخصها فيما يلي:

أ. تمويل خطط التنمية الاقتصادية، حيث تحتاج عمليات التنمية إلى رؤوس أموال كبيرة قد لا تتوفر لدى الدولة، وفي هذه الحالة بدلا من اللجوء إلى عمليات الاقتراض الخارجي التي غالبا ما يترتب عليها أعباء كثيرة تثقل كاهل الدولة بالديون وما قد يترتب على هذه الديون من عواقب، تقوم بطرح مشاريعها التنموية في أسواق رأس المال-على شكل أسهم معروضة للاكتتاب العام- بغية تمويلها بواسطة القطاع الخاص (رسمية، 2005، صفحة 12).

ب. زيادة معدل نمو الاستثمار في الاقتصاد الوطني، حيث تعمل سوق رأس المال على تشجيع الادخار الاستثماري بشكل عام، وتشجيع صغار المدخرين على الادخار بوجه خاص، وكذلك تشجيع الذين لا يستطيعون إقامة المشاريع الاستثمارية لعدة أسباب، منها ما يتعلق بصغر حجم مدخراتهم، فضلا على عدم معرفتهم بفرص الاستثمار الحقيقي المتاحة والمحدية، وبالتالي فإن الأفراد الذين لا يستطيعون إقامة مشاريع استثمارية يفضلون شراء أوراق مالية على قدر أموالهم، الأمر الذي ينعكس في تكوين أو زيادة رؤوس الأموال للشركات والمؤسسات الاستثمارية، وبالتالي زيادة معدل نمو الاستثمار وزيادة معدلات التشغيل، التي يقابلها زيادة في تحسن مستويات المعيشة، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات.

ج. أسواق رأس المال تسمح بالاستخدام الأمثل والاستغلال الأفضل لكافة الطاقات الإنتاجية المتاحة في الدولة، وذلك من خلال المساهمة في توجيه رؤوس الأموال إلى الوحدات الاقتصادية التي تتمتع بالكفاءة العالية على كافة المستويات (الإدارية، الإنتاجية،...).

د. إن سوق رأس المال يفيد الاقتصاد الوطني من خلال الدور الإيجابي الذي يقوم به لزيادة الناتج الداخلي، حيث يسهم في إنشاء شركات جديدة وتوسيع شركات قائمة، وهذا معناه جذب استثمارات جديدة للاقتصاد الوطني مما يترتب عليه زيادة في الإنتاج.

2.3 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية: يعد الاستثمار اليوم أحد أهم سبل تحقيق التنمية في معظم الدول بمختلف مستوياتها، لاسيما المتخلفة منها التي هي في أمس الحاجة للاستثمار، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى اعتماد برامج وسياسات تنموية أخرى تعتمد بشكل أساسي على القطاع الخاص والمدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية، وفيما يلي عرض لأهم النقاط الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة:

— إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة للشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة المشاريع الوطنية الجديدة والتي ينشأ عنها خلق فرص جديدة للعمل (عطيل و صاوي، 2019، الصفحات 68-69)؛

— تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم قناة لنقل التكنولوجيا (الوسائل التقنية) إلى البلدان المتخلفة، عن طريق إنشاء مشاريع مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو الدخول في مشروعات مشتركة مع مستثمرين محليين في مجال الصناعات الإستخراجية أو التحويلية أو الخدمية، أو عن طريق مشاريع وعمليات التجميع، كما يعتبر وسيلة لنقل الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية؛

— الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في القضاء أو التخفيف على الأقل من حجم البطالة، فالشركات متعددة الجنسية مثلا تسمح بتوفير مناصب الشغل، حيث أن هذه الشركة تحتاج إلى عمال محليين تدفع لهم بالعملة المحلية، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من تكلفة اليد العاملة وذلك راجع إلى اختلال التوازن بين العملات الدولية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في توفير مناصب الشغل بشكل غير مباشر وذلك من خلال تنشيط أعمال الموردين المحليين؛

— يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة، ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات متعددة الجنسية من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات، أو كمنافس لها، أو بجعله منتجا لأسواق أخرى.

3.3 الدور التنموي للتجارة الخارجية: يعتبر قطاع التجارة الخارجية المرآة العاكسة لكافة النشاطات الاقتصادية، فهو محصلة لمختلف الأنشطة الاقتصادية لأنه يؤثر ويتأثر بها، إذ تعتمد مختلف القطاعات الاقتصادية على المستوردات من السلع الاستهلاكية والوسيلة والإنتاجية، كما أن نمو الصادرات يعتبر أهم محرك للنمو الاقتصادي.

ولقد أكدت الدراسات الاقتصادية الحديثة النظرية والتطبيقية، أن تحرير التجارة هو أحد الأسباب الرئيسية للتقدم والتطور في كل المجالات، فاشتداد المنافسة التجارية بين الدول تدفع المنتجين إلى إتباع أساليب إنتاجية متطورة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية واستغلال الطاقة الإنتاجية أحسن استغلال. وفيما يلي عرض لأهم النقاط الإيجابية للتجارة الخارجية في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة:

- التجارة الخارجية تخلق الثروة التي تسمح بتمويل البرامج التنموية، فالانفتاح تجاريا يخلق الشروات للمجتمعات، مما يمكنها من تلبية احتياجاتها ويعزز تطورها الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسات أن الصادرات تسهم في عملية التنمية من خلال ما تدره من عملات أجنبية، تستخدم في شراء عناصر الإنتاج، لذلك فإن قدرة الدولة في الحصول على العملات الأجنبية تحدد قدرتها على شراء السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

— التجارة الخارجية تسمح بتوفير السلع الرأسمالية الضرورية لعملية التنمية التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.

- تأمين احتياجات الدول من المتطلبات الأساسية للتنمية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والعملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.
- زيادة الدخل الوطني اعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي.
- التجارة الخارجية ترفع من حدة المنافسة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى البحث عن الطرق والوسائل التي تسمح بالإنتاج والحصول على الريادة فيما يتعلق بجودة المنتجات.

4. تقييم درجة تقدم ونضج بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019: لقد احتلت الجزائر المرتبة 111 من بين 144 دولة في مجال تطور أسواق رأس المال حسب مانص عليه تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، و بالتالي فهي تقترب من مؤخرة الترتيب بالنسبة لتطور أسواق رأس المال، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية خلال 2019-2020، وذلك بسبب تأخر مراتب بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر سلامة أوضاع البنوك (المرتبة 110)، مؤشر نسبة رسملة البورصة (المرتبة 123) (Schwab, 2019, p. 53). وسنكتفي في تقييم درجة نمو وتطور بورصة الجزائر على كل من معيار حجم السوق ومعيار سيولة السوق وذلك وفقا لما هو موضح فيما يلي:

1.4 قياس حجم بورصة الجزائر: لوضيح تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للقيم المنقولة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية ديسمبر 2019، ندرج الجدول التالي:

جدول 1: تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 1999 - 2019

السنة	عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر	معدل نمو عدد الشركات %
2010	06 (صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، الجزائرية للاتصالات، سونلغاز، الخطوط الجوية الجزائرية، شركة مساهمة الدهلي)	0
2011	06 (صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، الجزائرية للاتصالات، سونلغاز، شركة مساهمة الدهلي، أليانس للتأمينات)	0
2012	05 (صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، سونلغاز، شركة مساهمة الدهلي، أليانس للتأمينات)	0.2-
2013	06 (صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، سونلغاز، شركة مساهمة الدهلي، أليانس للتأمينات، أن سي -روية)	0.2
2014	06 (صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، سونلغاز، شركة مساهمة الدهلي، أليانس للتأمينات، أن سي -روية)	0
2015	05 (صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، شركة مساهمة الدهلي، أليانس للتأمينات، أن سي -روية)	0.2-
2016	05 (صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، أليانس للتأمينات، أن سي -روية، بيوفارم)	0
2017	05 (صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، أليانس للتأمينات، أن سي -روية، بيوفارم)	0
2018	06 (صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، أليانس للتأمينات، أن سي -روية، بيوفارم، اوام انفسست)	0.2
2019	06 (صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، أليانس للتأمينات، أن سي -روية، بيوفارم، اوام انفسست)	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مأخوذة من: (Bourse d'Alger , Société de Gestion de la Bourse des Valeurs, 2019)

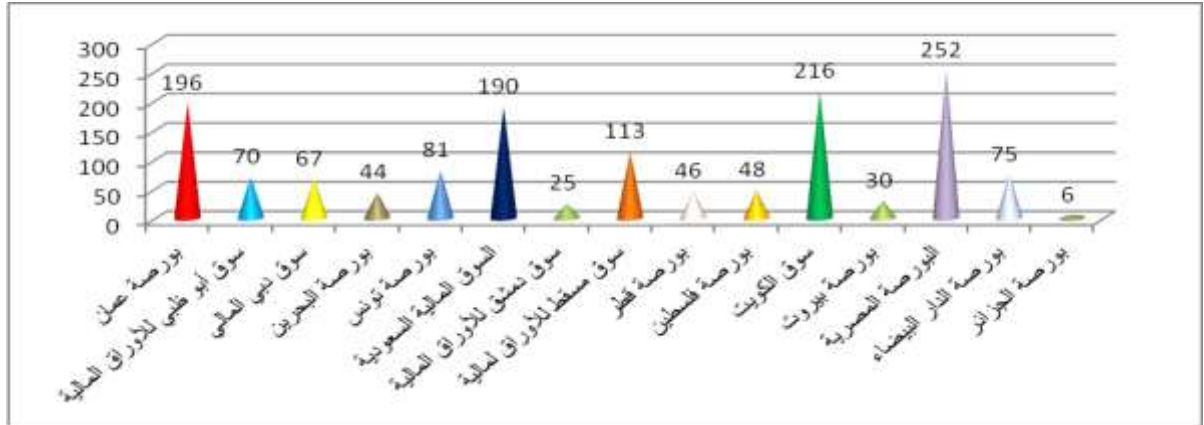
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الإنخفاض الكبير في عدد الشركات المقيدة في بورصة الجزائر، إذ لم يتجاوز مجموعها طيلة الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية ديسمبر 2019 إحدى عشرة شركة، فقد بدأت هذه البورصة نشاطها في عام 1999 بتداول أسهم ثلاث شركات وهي رياض سطيف، صيدال وسوناطراك، تم توسع نشاطها في عام 2000 بإدراج

أسهم فندق الأوراسي، وبقي هذا العدد مستقرا إلى غاية 2003 أين انسحبت شركة سوناطراك. وخلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و2011 استرجعت هذه البورصة نفس جديد بفضل انضمام سند دين كل من اتصالات الجزائر، سونلغاز، الخطوط الجوية الجزائرية، شركة مساهمة الدهلي وأليانس للتأمينات، مع تسجيل خلال نفس الفترة انسحاب رياض سطيف وذلك بتاريخ 30 جويلية 2006، والجزائرية للاتصالات في عام 2011، ليبلغ بذلك عدد الشركات المدرجة ببورصة الجزائر خلال هذه الفترة ستة شركات، ثم انخفض إلى خمس شركات في عام 2012 وذلك بعد انسحاب شركة الخطوط الجوية، ثم عاد وارتفع عدد الشركات المدرجة في البورصة في عامي 2013 و2014 إلى ستة شركات وذلك بدخول شركة أن - سي - روية، ثم عاد وانخفض إلى خمس شركات إلى غاية ماي من سنة 2015 وذلك بعد انسحاب شركة سونلغاز ودام هذا إلى غاية سنة 2017، ثم عاد وارتفع مرة أخرى عدد الشركات المدرجة في البورصة في عامي 2018 و2019 إلى ستة شركات وذلك بدخول شركة اوام انفست.

استنادا إلى التحليل أعلاه المبني على أساس المعطيات المتعلقة بتطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر طيلة الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2019 والتي هي موضحة في الجدول أعلاه، يتبين بأن هذه البورصة تعد من أصغر أسواق رأس المال من حيث عدد الشركات سواء على المستوى الدولي أو على مستوى العالم العربي، حيث نجد أنها تحتل المرتبة الأخيرة من بين البورصات العربية والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل 2: عدد الشركات المدرجة في أسواق رأس المال العربية خلال سنة 2018

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مأخوذة من:



(Bourse d'alger , Société de Gestion de la Bourse des Valeurs, 2016) و (بنك الجزائر، 2015، صفحة 15، 16، 20) و (صندوق النقد

العربي، 2019، صفحة 360)

2.4. دراسة سيولة بورصة الجزائر من خلال تتبع تطور قيمة التداول ومعدّلها: يقصد بسيولة السوق إمكانية شراء وبيع الأوراق المالية بسهولة و بسرعة، وكلما كان سوق رأس المال يتمتع بالسيولة كلما دل ذلك على فعاليته وكفاءته. وسيتم دراسة سيولة بورصة الجزائر من خلال تتبع قيمة التداول و معدل قيمتها، خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2017، وذلك وفقا لما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 2: تطور قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2017

السنوات البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة التداول (دينار جزائري)	670069575	321222985	673186960	101027990	148946340	67476725	106403630	171536200
الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دينار جزائري)	11991.6	14526.1	16115.5	16569.2	17094.8	16712.7	17514.6	18594.1
معدل قيمة التداول %	5.59	2.21	4.17	6.09	8.71	4.03	6.07	9.22

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مأخوذة من: (Bourse d'Alger, 2015, pp. 7, 13) و (Bourse d'Alger, 2016, pp. 8, 9)

و22 (Bourse d'Alger, 2017, p. 3) و (بنك الجزائر، 2019، صفحة 26)

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن قيمة التداول على مستوى بورصة الجزائر، تظهر الضعف المسجل في سيولة الاقتصاد الجزائري وهذا بسبب صغر حجم التداول. فمن خلال تقصي نشاط بورصة الجزائر بالنظر الى قيمة التداول، يتبين أن سنة 2010 لم تتجاوز قيمة التداول فيها 700 مليون دينار كما هو مبين في الجدول أعلاه، ثم انخفضت قيمة التداول عام 2011 بـ 108.59 % إذ بلغت 321222985 دج و ذلك بسبب انسحاب الخطوط الجوية الجزائرية، واستمرت قيمة التداول تسجل الانخفاض تلو الآخر، لتمر من 673186960 دج عام 2012 الى أقل من 277939830 دج خلال عامي 2016 و 2017 مجتمعين.

وإذا رجعنا إلى معدل قيمة التداول فهو كذلك يعد منخفضا جدا، حيث أنه لم يتجاوز في أحسن حالاته الـ 9.22 %، وهو في حالة الجزائر لا يصلح لتقييم درجة نمو وتطور بورصتها، وهذا مرده بالدرجة الأولى إلى عدم أهمية حجم مساهمة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية في الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر، هذا الأخير الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الصناعة الإستخراجية التي تحتكرها الدولة.

5. عرض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019 :

حتى تتمكن من عرض التطورات الحاصلة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، ارتأينا إدراج الجدول التالي والذي يستعرض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة المذكورة أعلاه مع مقارنتها مع دول مغربية وأخرى خليجية وذلك لتقييم أهميتها وحجمها ومدى تطورها.

جدول 3: عرض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات البيان	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة بـ 10 ⁹ دولار	2,3	2,57	1,5	1,69	1,5
القيمة - الجزائر	16,3-	11,74	41,63-	12,67	11,24-
معدل النمو					

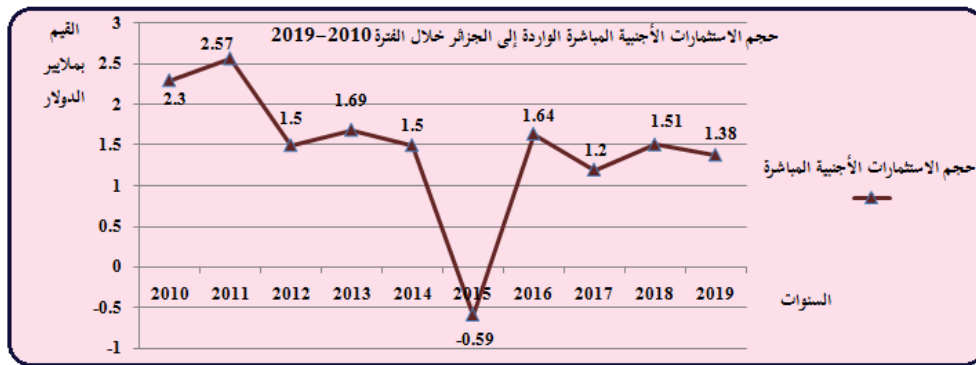
2019	2018	2017	2016	2015	السنوات القيمة ب 10 ⁹ دولار
1,38	1,51	1,20	1,64	0,59-	القيمة - الجزائر
8,61-	25,83	26,83-	377,97	139,33-	معدل النمو

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على معطيات: (البنك الدولي، 2019) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 38)

من خلال تحليل البيانات المحتواة في الجدول السابق، يمكن الجزم أن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عرف منحى متناقص إذ بلغت قيمة الاستثمارات الواردة ذروتها في مستهل فترة الدراسة أي سنة 2011 بمبلغ قدره 2,57 مليار دولار ثم ما فتئت أن انخفضت بنسبة كبيرة قدرت -41,63 % سنة 2012 لتبلغ 1,5 مليار دولار ثم حافظت على استقرارها في حدود 1,5 مليار دولار إلى أن حلت سنة 2015 والتي عرفت أسوأ حصيلة للجزائر منذ فترة طويلة بحصيلة سالبة قدرها 590 مليون دولار وهو ما يعكس عزوف المستثمرين المباشرين الأجانب عن الوجهة الجزائرية التي يرونها لا تلي تطلعاتهم وتشوبها الكثير من العراقيل الإدارية والبيروقراطية، ثم ابتداء من سنة 2016 عاود مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يسترجع مكانته التي كان عليها قبل نكسة سنة 2015 واستقر في حدود 1,5 مليار دولار مع تسجيل 1,20 مليار دولار سنة 2017، و 1,38 مليار دولار سنة 2019.

ولتوضيح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ارتأينا ترجمة الجدول السابق على شكل منحنى بياني يبين الاتجاه العام لتلك الاستثمارات.

شكل 3: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2019

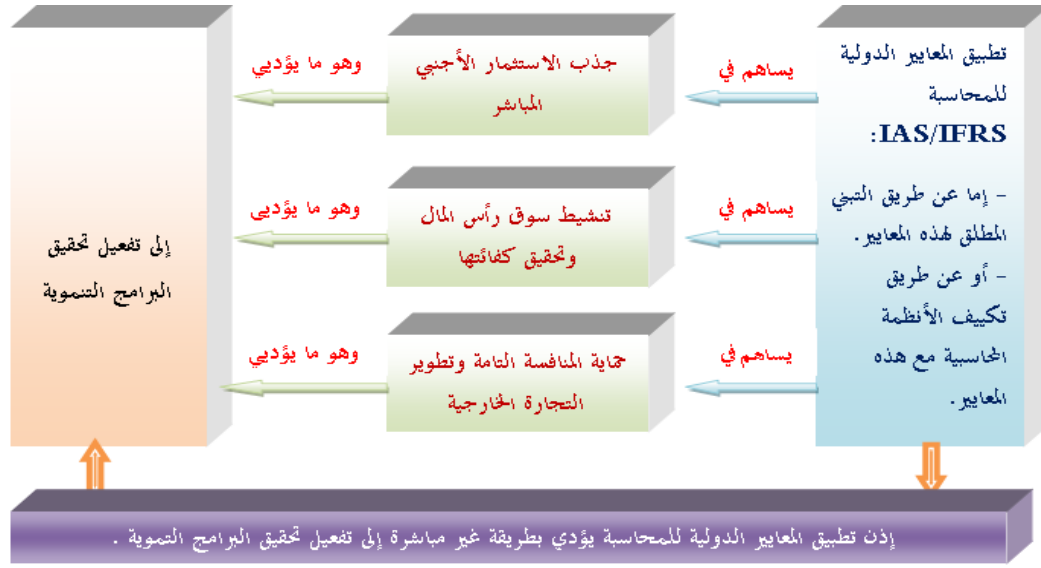


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (3)

من خلال الرسم البياني المبين في الشكل السابق يمكن ملاحظة الاتجاه التنازلي لمستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر فانطلاقاً من سنة 2010 أين كانت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية تبلغ 2,3 مليار دولار، استقرت سنة 2019 في حدود 1,38 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة سالبة قدرها -40

6. استعراض دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في تفعيل تحقيق التنمية: سنستعرض من خلال هذا المحور نقطة هامة ومهمة جداً، ألا وهي الدور الذي يؤديه تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في تفعيل تحقيق البرامج التنموية، وقد رأينا حسب تصورنا أنه يمكن توضيح هذا الدور، من خلال العلاقة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل 4: شرح العلاقة السببية بين تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وتفعيل وتحقيق البرامج التنموية



المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح لنا أن العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وتفعيل وتحقيق البرامج التنموية، هي علاقة غير مباشرة، إذ أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يؤثر بشكل فعال وإيجابي على بعض الآليات التي تعد اليوم أحد أهم سبل تفعيل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في مختلف الدول، لاسيما المتخلفة منها التي هي في أمس الحاجة إلى النمو والتطور، خاصة بعد فشلها في تحقيق أهداف جهودها التنموية المبذولة في العقود الماضية، الأمر الذي جعل هذه الدول واعية وموقنة بضرورة تبني برامج وسياسات تنموية أخرى. وبالتالي فإن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يؤدي دورا مهما وغير مباشر في تفعيل وتحقيق البرامج التنموية، من خلال العمل على:

1.6 المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد اليوم أحد أهم سبل تفعيل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في مختلف الدول، وكما هو معلوم فإن أحد أهم متطلبات جذب المستثمر الأجنبي المباشر، ونجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة من وراء اجتذابه، هو تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة. وذلك من خلال معالجة المشاكل الجبائية مثل الازدواج الضريبي، والمشاكل القانونية المتعلقة بتسهيل إجراءات الامتلاك والتأجير للمباني والأراضي وغيرها من المعدات والممتلكات والتجهيزات، والمشاكل المتعلقة بتوفير الأمن والاستقرار السياسي...

لكن في ظل ما شهده العالم مؤخرا - ولزال يشهده اليوم- من انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتلاعب بمصادقية المعلومات المحاسبية، نتيجة لضعف الأنظمة المحاسبية الوطنية، أصبح اليوم توفير نظام محاسبي مبني على أساس فلسفة المعايير الدولية للمحاسبة، بحيث يكون قادرا على تحقيق المصادقية والشفافية والوضوح وسهولة الفهم للمعلومة المحاسبية المضمنة في القوائم المالية المعدة في ظلّه، أحد أهم متطلبات تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمر الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي أكدته إحدى الدراسات حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا، إذ نصت على أنه من أهم العوامل التي تجعل المستثمرين الأجبيين المباشرين يعرضون عن الاستثمار في بلدان معينة، هو عدم إلمامهم وأعوامهم

المحاسبين بالنظام المحاسبي لهذه البلدان، مما يجعلهم لا يثقون في المعلومات المضمنة في القوائم المالية المعدة على أساس هذا النظام المحاسبي، وعلى العكس من ذلك، فإن المستثمرين الأجبيين المباشرين يشعرون بارتياح كبير في قراءة القوائم المالية التي تعد وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة، وذلك لكون هذه الأخيرة تحظى بالقبول الدولي، لما تتمتع به من سهولة التطبيق ودقة التشخيص للوضعية الحقيقية من خلال تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في أغلب الأحداث والعمليات التي تقوم بها المؤسسة (Galina & Robert, 2003, pp. 12-28). وهذا ما أكدته المسح الذي أجرته أهم الشركات الكبرى في المحاسبة حيث وجدت أنه في الآونة الأخيرة أكثر من 90% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتجه نحو البلدان التي تعتمد المعايير الدولية للمحاسبة كأساس لإعداد القوائم المالية فيها (BDO & al., 2002, p. 25)، فحسب نتائج هذا المسح لقد أصبح من الضروري في الوقت الراهن اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة كأساس لإعداد القوائم المالية من أجل الحصول على دور في المنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية. كما أشارت إحدى الدراسات حول دور المعايير الدولية للمحاسبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أن العرض العادل الواجب توفره في المعلومات المحاسبية - الذي يعد أهم اعتبار يجب التقيد به عند إعداد القوائم المالية وفق فلسفة المعايير الدولية للمحاسبة - هو إحدى أهم الشروط الواجب توفرها في الإبلاغ المالي (الإفصاح المحاسبي) لجذب المستثمر الأجنبي المباشر (ICAR, 2000, p. 28).

وبصفة عامة يمكن إرجاع التوجه الكبير للمستثمرين الأجبيين المباشرين للاستثمار في البلدان التي تعد القوائم المالية فيها وفق المعايير الدولية للمحاسبة إلى الأسباب التالية:

- أن الإفصاح المحاسبي المطلوب وفق المعايير الدولية للمحاسبة هو السبيل إلى تحقيق الشفافية والمصدقية للمعلومات وقابليتها للمقارنة، وهي الأمور التي تجعل المستثمر الأجنبي المباشر الذي يبحث عن حفظ أمواله ومصالحه بالدرجة الأولى، يتجه إلى الاستثمار في الدول التي تعد القوائم المالية فيها وفق IAS/IFRS. (Malo-Alain, Aldoseri, & Melegy, 2021, pp. 250-251)

- أن المعايير الدولية للمحاسبة تهدف إلى تصوير الحالة المالية الحقيقية وذلك لكون أن أحد أهم الاعتبارات الواجب التقيد بها عند إعداد القوائم المالية وفق هذه المعايير، هو تغليب الجوهر (الحقيقة الاقتصادية) على الجانب القانوني، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوفر للإدارة أقل نطاق للالتهاكات، مما يجعل حقوق المستثمرين الأجبيين المباشرين تحظى بحماية أفضل (Galina & Robert, 2003, p. 3).

- أن اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة في إعداد القوائم المالية، يجعل المستثمر الأجنبي المباشر يطمأن فيما يتعلق باتخاذ أفضل القرارات الإدارية التي تستند إلى الواقع الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام رأس المال (Galina & Robert, 2003, p. 4).

- أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يسمح بالوصول إلى قوائم مالية واضحة الأسس ويمكن فهمها من قبل المستثمرين الأجبيين المباشرين بشكل سهل. إضافة إلى أن هذه القوائم المالية الواجب إعدادها وفق المعايير الدولية للمحاسبة تلعب

دورا بالغ الأهمية في حماية المستثمر، إذ تهدف إلى إثبات المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للكيان (المؤسسة، الشركة) الناتجة عن الأداء الفعلي له، لجمهور واسع من المستخدمين لتمكينهم من اتخاذ قرارات عقلانية ومستنيرة (Epstein & Abbas, 2003, p. 124).

- أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يضيفي صفة الدولية على القوائم المالية للشركات، وهو الأمر الذي يمكن هذه الأخيرة من دخول أسواق رأس المال الخارجية والمنافسة في الحصول على التمويل، إضافة إلى أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يمكن الشركات المحلية من الاندماج والتحالف مع شركات أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية (القشي، 2008، صفحة 25).

2.6 المساهمة في تنشيط سوق رأس المال:

على مدى العقدين الماضيين تم تسجيل تطورات هامة في الساحة المالية العالمية، صاحبها توجه أغلب دول العالم إلى تبني فلسفة اقتصاد السوق، الذي تلعب فيه أسواق رأس المال دورا هاما في تفعيل تحقيق الأهداف التنموية. وحتى يتسنى لأسواق رأس المال تحقيق هذه المساعي بكفاءة، لا بد أن تكتسي المعلومات المحاسبية المعروضة فيها خصائص الجودة (مثل: المصدقية، الوضوح، سهولة الفهم والقابلية للمقارنة)، إذ أن أحد أهم شروط تنشيط المعاملات في سوق رأس المال، هو أن تعكس المعلومات المصرح بها في هذه السوق، القيم الحقيقية والفعالية لأسعار الأدوات المالية للشركات التي تبحث عن المستثمرين أو المقرضين، فهذه المعلومات يجب أن تعكس بوضوح الواقع الاقتصادي (المالي) للشركة، وفي نفس الوقت ينبغي أن تكون قابلة للفهم من قبل المستثمرين في سوق رأس المال (Pope & Rees, 1992, p. 195).

وعليه فإن أي سوق رأس مال لا يمكنها أن تنمو وتزدهر، إلا من خلال تقوية الثقة لدى المتعاملين في صحة وملائمة المعلومات المعروضة فيها، وهو الأمر الذي تسعى المعايير الدولية للمحاسبة إلى تحقيقه من خلال حرصها على توفير قوائم مالية معدة في ظل الاعتبارات (الشروط) التالية:

- العرض العادل والقابلية للمقارنة من خلال ضمان الثبات في الطرق والسياسات المحاسبية؛

- الإفصاح الكامل؛

- تغليب الجوهر (الحقيقة الاقتصادية، المضمون) على الشكل (الجانب القانوني).

إن هذه الاعتبارات العامة الواجب التقيد بها عند تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، تقدم إمكانات جد واعدة فيما يتعلق بتعزيز الثقة في سوق رأس المال والحد من أوجه عدم التماثل في المعلومات المعروضة فيها، وهذا عن طريق تحقيقها للشفافية والعرض الصادق وتقديم معلومات شاملة عن المخاطر الناتجة عن الاستثمار في الشركة (شراء أسهم) أو منحها إقراض (شراء سندات) (Lambert, Hubner, Michel, & Olivier, 2006, p. 8)، فهذه المعايير في جوهرها تهدف إلى تلبية كل احتياجات المستثمرين المتعلقة بتوفر معلومات صادقة ومفيدة، وهذا بغية ترشيدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق رأس المال، وهو الأمر الذي أكدته لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) في تصريح لها، نصت

فيه بأن قبولها لمعايير الإفصاح الدولية (المعايير الدولية للمحاسبة) مبني على أساس استخلاصها بأن هذه المعايير هي معايير عالية الجودة وأن اعتمادها من شأنه أن يوفر معلومات للمستثمرين صادقة وقابلة للمقارنة، تؤدي إلى تعزيز حيوية أسواق رأس المال (شبايكي حفيظ، و دغوم، 2011، صفحة 199)، وفيما يلي استعراض للشاهد من التصريح:

"Our decision to adopt the International Disclosure Standards was based on our conclusion that the standards were of high quality and that their adoption would provide information comparable to the amount and quality of information that U.S. investors receive today".

كما تم الوقوف مؤخرا في دراسة أجريت في أوروبا حول دور إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة في تنشيط سوق رأس المال (Lambert, Hubner, Michel, & Olivier, 2006, pp. 13-20-21)، على أن المعايير الدولية للمحاسبة تسمح بإنتاج معلومات موثوق بها، بحيث تعكس الأسعار الفعلية لأسهم الشركات المعروضة في سوق رأس المال، وهو الأمر الذي يشجع المستثمرين على الإقبال بشكل كبير لإبرام الصفقات في هذه السوق، مما ينتج عنه توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسهم في دفع عجلة التنمية (Dumontier & Raffournier, 1988, pp. 45-216).

وعليه فإن اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة يؤدي إلى إصلاحات كبيرة في المحاسبة، ليس فقط من حيث التطبيق، ولكن أيضا من حيث القدرة على توفير المعلومات المطلوبة من قبل المستثمرين في سوق رأس المال، الأمر الذي يعزز كفاءة سوق رأس المال في تفعيل التنمية وتحقيق أهدافها (القاضي و حمدان، 2000، صفحة 21).

3.6 حماية المنافسة التامة وتطوير التجارة الخارجية:

إن المتتبع لتاريخ نشأة التجارة الخارجية يجد أنها قد بنيت على أساس نظريات تهتم بالمقارنة بين التكاليف، التي كما هو معلوم تعطي ميزة (أفضلية) لدولة معينة في السيطرة على بيع منتوج معين خارج أسواقها الوطنية، وهو الأمر الذي تجلّى من خلال نظريتي الميزة المطلقة والميزة النسبية.

وعلى غرار سوق رأس المال، فإن السوق السلعي هو الآخر يتعرض لسياسات قدرة في المعاملات التي تتم فيه، اصطلاح عليها اسم سياسة إغراق الأسواق (ضرب الأسواق)، وذلك لكونها تهدف إلى منع المنافسة التامة في السوق عن طريق بيع السلع بأسعار تقل بكثير عن التكلفة المتكبدة للحصول عليها في بلدها الأصلي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسجيل نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي، من بينها تسجيل انخفاض في معاملات التجارة الخارجية. (BIDDLE, CALLAHAN, HONG, & KNOWLES, 2017, p. 6)

ولحاربة مثل هذه الظواهر التي انتشرت في الآونة الأخيرة، سارعت العديد من الدول إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وذلك باعتبارها الهيئة المعنية بفرض العقوبات على الدول المتسببة في إغراق الأسواق الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية تحت الدول الأعضاء فيها على تبني المعايير الدولية للمحاسبة كأساس لبناء أنظمتها المحاسبية التي تعد في ظلها القوائم المالية، وذلك لأن هذه المعايير من وجهة نظرها ضرورية لحماية المنافسة التامة، سواء عن طريق تحديدها لتكلفة السلعة الواجب إدخالها ضمن سعر التكلفة والتي يتم تحديدها وفق فلسفة هذه

المعايير على أساس اختيار أقل قيمة بين التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق. أو عن طريق ضبط هذه المعايير حتى للكيفية التي يتم بها حساب تكاليف الإنتاج، من خلال فرضها للتحميل العقلاني للتكاليف الثابتة التي تدخل ضمن تكلفة إنتاج منتج معين.

إن ضبط التكاليف من طرف المعايير الدولية للمحاسبة هو حرصا منها على شرف المنافسة وضمان تحقيق أرباح تمكن من تحديد الأصول الثابتة في المستقبل، أي ما من شأنه الحفاظ على استمرارية المؤسسة على المدى البعيد وعدم اللجوء إلى سياسة الإغراق، وهي الأمور التي تؤدي إلى المنافسة التي ينجر عنها في المستقبل تطور التجارة الخارجية التي تسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية (القاضي و حمدان، 2000، صفحة 20).

وعليه فإن المعايير الدولية للمحاسبة من خلال تحديدها الدقيق لتعريف سعر التكلفة التي يجب أن يتم احترامها من قبل الدول والشركات كأساس للمنافسة، تكون قد سهلت مهمة منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمحاسبة الشركات والدول على احترام أو عدم احترام مبدأ المنافسة التامة (الدراوي، 2006، صفحة 23).

7. استقصاء آراء الخبراء والمختصين في الجزائر حول دور وأهمية المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في دعم تفعيل تحقيق التنمية:

إضافة للجانب النظري الذي تضمنه هذا البحث، فإن هناك أيضا بعدا ميدانيا تطبيقيا له يتعلق باستقصاء آراء الخبراء والمختصين حول دور تطبيق المعايير الدولية IAS/IFRS في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال استخدام أسلوب المسح الذي يعد إحدى أهم طرق استخدام المنهج الوصفي. ولقد تم استخدام هذا الأسلوب من قبلنا عن طريق دراسة مجتمع الأساتذة الجامعيين الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر العاصمة والبلدية وبومرداس، الممثلين بخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وذلك لكونهم أفضل فئة يمكن من خلالها أن نستشرف وجود أو عدم وجود نتائج تترتب عن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في دعم تفعيل تحقيق البرامج والمخططات التنموية. ولاستعراض الآثار المترتبة من جراء تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في دعم تحقيق التنمية في الجزائر عن طريق استخدام أسلوب المسح، قمنا باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، ولغرض تحقيق ذلك ارتأينا استعراض بدرجة من الدقة والتفصيل كل من:

1.7 هيكل الاستبيان وفرضياته:

هذا الاستبيان هو موجه لاستقصاء آراء الأساتذة الجامعيين الممارسين لمهنة المحاسبة - الممثلين بخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات في كل من الجزائر العاصمة، البلدية، وبومرداس وتيبازة - حول دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في دعم تحقيق التنمية، ولغرض تحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذا الاستبيان إلى المحاورين التاليين:

المحور الأول: يشتمل على المعلومات العامة ويتكون من ثلاث فقرات.

المحور الثاني: يوضح ويستعرض دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في دعم تحقيق التنمية، ويتكون من خمسة فقرات.

أما عينة الدراسة الممثلة لهذا المجتمع، فقد حدد عدد أفرادها عشوائيا بـ 96، دون التقيد بأي اعتبار في التمييز بين عدد أفرادها (المسمى الوظيفي مثلا، أو سنوات الخبرة)، وذلك حتى نضمن عدم التحيز لأي فئة من فئتي المجتمع.

2.7 سلم القياس المتبع ونتائج الاختبارات التجريبية لتحديد الصورة النهائية للاستبيان:

حتى يتسنى لنا التحليل الإحصائي لنتائج الـ 5 فقرات المدرجة في المحور الثاني من الاستبيان، استخدمنا مقياس ليكرت الخماسي الأوزان (الدرجات) للإجابات المحتملة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 4: توزيع مقياس ليكرت الخماسي على الإجابات المقترحة

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: (جربوع، 2007، صفحة 526)

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل نشر هذا الاستبيان على عينة الدراسة، خضع لعملية تحكيم من قبل مجموعة من المحكمين، تألفت من (10) أساتذة من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3-، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستبيان من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة الأسئلة.
- مدى شمولية الاستمارة.
- توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية.

وقد استجبت لآراء السادة المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم على فقرات الاستبيان، علما أننا قد قررنا أنه يتم قبول الفقرات إذا وافق عليها أكثر من 8 محكمين، ونقوم بتعديلها إذا وافق عليها من 6 إلى 8 محكمين، ونرفضها إذا وافق عليها أقل من 6 محكمين.

وفي الأخير، وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم التي مكنتنا من تدارك النقائص التي وقعنا فيها، تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي، ليخرج في صورته النهائية.

3.7 استعراض حدود الدراسة: نحدد حدود الدراسة بالأربع مجالات الآتية:

المجال البشري: اقتصرت الدراسة على استقصاء آراء الأساتذة الجامعيين الممارسين لمهنة المحاسبة، الحاملين لصفة خبير محاسبة أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد، وأجريت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة بين شهر أكتوبر من سنة 2020 وشهر جوان من سنة 2021.

4.7 معالجة وتحليل نتائج الاستبيان:

قمنا بمعالجة نتائج الإجابات على فقرات هذا الاستبيان إحصائيا وتحليلها من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

1.4.7 معالجة وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات العامة (المحور الأول)

أ- خصائص عينة الدراسة التي تخضع إجاباتها للمعالجة الإحصائية والتحليل حسب المسمى الوظيفي: لضمان تحقيق عدم التحيز لأي فئة من الفئات الثلاثة لمجتمع الدراسة عمليا، قمنا بتوزيع الاستبيانات عفويا على أفراد العينة، التي أخذت تركيبها في نهاية توزيع استمارات الاستبيان النسب الموضحة في الجدول رقم (5)، الذي يتضح من خلاله أن فئة محافظي الحسابات تمثل الفئة الأكبر ضمن عينة الدراسة التي وزعت عليها استمارات الاستبيان إذ بلغت نسبتها 38.54%، تليها فئة خبراء المحاسبة بنسبة 33.33%، ثم أخيرا فئة المحاسبين المعتمدين بنسبة 28.13%.

الجدول 5: خصائص عينة الدراسة التي وزعت عليها الاستبيانات حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
خبير محاسبي	32	33,33
محاسب معتمد	27	28,13
محافظ حسابات	37	38,54
المجموع	96	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان.

ونظرا للطريقة المتبعة من قبلنا في توزيع استمارات الاستبيان واستلام نتائجها (التسليم والاستلام لأغلب الاستثمارات تم من يد الباحثين إلى يد الأستاذ المندرج تحت إحدى الفئات الثلاثة السابقة الذكر، والعكس صحيح في حالة استرجاع استمارة الاستبيان)، تمكنا من استرجاع كافة استمارات الاستبيان، إلا أنه تم رفض بعض الاستثمارات (بسبب أن المجيبين عليها صرحوا بأنهم ليس لهم اطلاع كاف بالمعايير الدولية للمحاسبة والنتائج المترتبة عن تطبيقها) والتي بلغ عددها 7 استمارات، موزعة بين خمسة محاسبين معتمدين ومحافظين للحسابات، وعليه كان التعداد النهائي لأفراد عينة الدراسة الذين تخضع إجاباتهم للمعالجة الإحصائية والتحليل حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 6: خصائص عينة الدراسة التي تخضع إجاباتها للمعالجة الإحصائية والتحليل حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
خبير محاسبي	32	35,96
محاسب معتمد	22	24,72
محافظ حسابات	35	39,33
المجموع	89	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان.

ب- خصائص عينة الدراسة التي تخضع إجاباتها للمعالجة الإحصائية والتحليل حسب سنوات الخبرة: بالاعتماد على توزيع سنوات الخبرة على أربع مجالات سنوية، اتخذت عينة الدراسة التي تخضع إجاباتها للمعالجة الإحصائية والتحليل، التقسيمات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 7: خصائص عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة
30,34%	27	أقل من 5 سنوات
40,45%	36	من 6 إلى 10 سنوات
12,36%	11	من 11 إلى 20 سنة
16,85%	15	أكثر من 20 سنة
100,00%	89	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن غالبية المستجوبين تتمركز خبراتهم عند المجال الثاني (من 6 إلى 10 سنوات) بنسبة 40,45%، فقد بلغ عدد أفراد هذا المجال 36 مهني موزعين بين 16 خبيرا محاسبيا و 12 محافظا للحسابات و 8 محاسبين معتمدين، يلي المجال الثاني مباشرة المجال الأول (أقل من 5 سنوات) بنسبة 30,34%، إذ بلغ عدد أفراد هذا المجال 27 فردا يتوزعون بين 23 محافظ حسابات و 4 محاسبين معتمدين، ثم يأتي في المرتبة الثالثة المجال الرابع (أكثر من 20 سنة) بنسبة 16,85%، يعادها 15 مهني يتوزعون بين 10 محاسبين معتمدين و 5 خبراء محاسبة، أما المجال الثالث (من 11 إلى 20 سنة) فيأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 12,36%، يعادها 11 مهني كلهم خبراء محاسبة.

2.4.7 معالجة وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثاني:

لقد بنينا تحليلنا للنتائج المتعلقة بفقرات المحور الثاني، على أساس قيمتي كل من الوسط الحسابي الذي يسمح لنا بمعرفة الإجابة التي يفضلها أغلب أفراد عينة الدراسة، والوزن النسبي الذي يسمح بتحديد نسبة درجة الإجابة التي يفضلها أفراد عينة الدراسة بالنسبة إلى الإجابة التي تقابل أعلى درجة في سلم القياس الموضوع، وعليه فإنه كلما اقتربت قيمة الوزن النسبي من 100% فإن هذا يدل على أن الإجابة المختارة من قبل أغلب أفراد عينة الدراسة، هي التي تقابلها أعلى درجة في سلم القياس.

وللتدقيق في تحديد أي قيمة في سلم القياس يجذب إليها الوسط الحسابي، قمنا بحساب الحدود الدنيا والقصوى لقيم سلم القياس المقابلة للإجابات المقترحة لتأخذ بذلك هذه القيم صور فئات، وذلك بواسطة حساب المدى الذي يساوي الحد الأعلى ناقص الحد الأدنى تقسيم عدد الفئات [المدى = $5/(1 - 0,8) = 0,8$]، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 8: المدى الذي تنتمي إليه إجابات المحور الثاني والثالث

الإجابة	مجال الإجابة
لا أوافق بشدة	من 1 إلى 1,8
لا أوافق	من 1,81 إلى 2,6
محايد	من 2,61 إلى 3,4
أوافق	من 3,41 إلى 4,2
أوافق بشدة	من 4,21 إلى 5

المصدر: من إعداد الباحثين.

ولقد قمنا بمعالجة وتحليل النتائج المتعلقة بهذا المحور، وفق السياق الذي يسمح باختبار صحة الفرضية الموضوعة، عن طريق استخدام اختبار الإشارة (الوسط الحسابي والوزن النسبي)، وفق المعطيات المبينة في الجدول التالي:

الجدول 9: نتائج فقرات المحور الثاني (استعراض دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في دعم تحقيق التنمية)

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي %
1	تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يساهم في تحقيق التنمية.	27	40	18	4	0	4.01	80.4
2	تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يدعم تحقيق التنمية من خلال المساهمة في تنشيط سوق رأس المال.	23	41	25	0	0	3.98	
3	تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يدعم تحقيق التنمية من خلال المساهمة في حماية و تنشيط التجارة الخارجية.	30	42	3	9	0	3.88	
4	تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يدعم تحقيق التنمية من خلال المساهمة في جذب المستثمر الأجنبي المباشر.	28	41	5	15	0	3.92	78.4
5	تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يدعم تحقيق التنمية من خلال المساهمة في رفع المستوى العلمي والعملية لممارسي مهنة المحاسبة.	46	39	4	0	0	4.47	89.4
	جميع فقرات المجال						4.05	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال ما هو معروض في الجدول رقم (9)، نرى أن قيم الوسط الحسابي لأغلب فقرات المحور الثاني تدخل ضمن مجال القيمة 4، أي تنجذب نحو هذه القيمة (باستثناء الفقرة رقم (5) التي تنجذب نحو القيمة (5)، مما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة اختاروا الموافقة على الفقرة الأولى والثانية والثالثة والرابعة، والموافقة بشدة على الفقرة الخامسة، وهو الأمر الذي يؤكد الوزن النسبي باتخاذها بالنسبة للفقرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة قيما أكبر من 65% وأقل من 86%، وبالنسبة للفقرة الخامسة قيمة تقترب من 90%.

بناء على هذه النتائج المسجلة إحصائيا نقول أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يدعم تحقيق التنمية من خلال المساهمة في

- تنشيط سوق رأس المال؛

- حماية وتنشيط التجارة الخارجية؛

- جذب المستثمر الأجنبي المباشر؛

- رفع المستوى العلمي والعملية لممارسي مهنة المحاسبة.

وبصفه عامة يتبين أن الوسط الحسابي الإجمالي يقترب من القيمة 4، وأن الوزن النسبي الإجمالي هو الآخر أكبر من

65% وأقل من 86% مما يعني قبول الفرضية، أي أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يدعم تحقيق التنمية.

ولمعرفة أي فئة من الفئات الثلاثة لعينة الدراسة كانت الأكثر تأثيرا في اتجاه الإجابة العامة لكل فقرة من الفقرات الأربعة الأولى نحو الموافقة، والفقرة الخامسة نحو الموافقة بشدة، ارتأينا إدراج التحليل التالي:

- **تحليل نتائج الفقرة الأولى:** من خلال الجدول رقم (9) يتضح أن نسبة الذين وافقوا على الفقرة الأولى مثلت 44.94% من المجموع الكلي لعينة الدراسة، وقد توزعت هذه النسبة بين عشرة خبراء للمحاسبة (خمسة منهم تزيد خبرتهم عن العشرين سنة والخمسة الآخرين تتراوح خبرتهم بين 11 و 20 سنة)، وستة وعشرين محافظا للحسابات (اثنا عشرة منهم تتراوح خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات والأربعة عشرة الباقون تقل خبرتهم عن 5 سنوات)، أما عدد المحاسبين المعتمدين الذين وافقوا على هذه الفقرة فقد بلغ أربعة (كلهم تزيد خبرتهم عن العشرين سنة).

انطلاقا من النتائج السابقة نقول أن فئة محافظي الحسابات هي التي كانت الأكثر تأثيرا في اتجاه الإجابة العامة على هذه الفقرة نحو الموافقة.

- **تحليل نتائج الفقرة الثانية:** من خلال الجدول رقم (9)، وجدنا أن نسبة الأفراد الذين وافقوا على هذه الفقرة مثلت 46.07% من المجموع الكلي لعينة الدراسة، وقد توزعت هذه النسبة بين تسعة عشرة خبيرا للمحاسبة (خمسة منهم تزيد خبرتهم عن العشرين سنة وإحدى عشرة منهم تتراوح خبرتهم بين 6 و 10 سنوات والثلاثة الباقون تتراوح خبرتهم بين 11 و 20 سنة)، وعشرة محافظين للحسابات (كلهم تتراوح خبرتهم بين 6 و 10 سنوات)، أما عدد المحاسبين المعتمدين الذين وافقوا على هذه الفقرة فقد بلغ اثنا عشرة (سبعة منهم تزيد خبرتهم عن العشرين سنة والخمسة الباقون تتراوح خبرتهم بين 6 و 10 سنوات).

انطلاقا من النتائج السابقة نقول أن فئة خبراء المحاسبة هي التي كانت الأكثر تأثيرا في اتجاه الإجابة العامة على هذه الفقرة نحو الموافقة.

- **تحليل نتائج الفقرة الثالثة:** من خلال الجدول رقم (9) تبين لنا أن نسبة الذين وافقوا على الفقرة الثالثة مثلت 47.20% من المجموع الكلي لعينة الدراسة، وقد توزعت هذه النسبة بين اثنان وثلاثين خبيرا للمحاسبة (خمسة منهم تزيد خبرتهم عن العشرين سنة وإحدى عشرة منهم تتراوح خبرتهم بين 11 و 20 سنة وستة عشرة الباقون تراوحت خبرتهم بين 6 و 10 سنوات)، و سبعة محافظي للحسابات (اثنان منهم تتراوح خبرتهم بين 6 و 10 سنوات والخمسة الباقون تقل خبرتهم عن 5 سنوات)، أما عدد المحاسبين المعتمدين الذين وافقوا على هذه الفقرة فقد بلغ ثمانية (تتراوح خبرتهم بين 6 و 10 سنوات).

انطلاقا من النتائج السابقة نقول أن فئة خبراء المحاسبة هي التي كانت الأكثر تأثيرا في اتجاه الإجابة العامة على هذه الفقرة نحو الموافقة.

- **تحليل نتائج الفقرة الرابعة:** من خلال الجدول رقم (9)، وجدنا أن نسبة الأفراد الذين وافقوا على هذه الفقرة مثلت 46.07% من المجموع الكلي لعينة الدراسة، وقد توزعت هذه النسبة بين تسعة خبراء للمحاسبة (خمسة منهم تزيد خبرتهم عن العشرين سنة والأربعة الباقون تتراوح خبرتهم بين 11 و 20 سنة)، و عشرين محافظا للحسابات (إحدى

عشرة منهم تقل خبرتهم عن الخمس سنوات والتسعة الباقون تتراوح خبرتهم بين 6 و 10 سنوات)، أما عدد المحاسبين المعتمدين الذين وافقوا على هذه الفقرة فقد بلغ اثنا عشرة (خمسة منهم تزيد خبرتهم عن العشرين سنة والسبعة الباقون تتراوح خبرتهم بين 6 و 10 سنوات).

انطلاقاً من النتائج السابقة نقول أن فئة محافظي الحسابات هي التي كانت الأكثر تأثيراً في اتجاه الإجابة العامة على هذه الفقرة نحو الموافقة.

- **تحليل نتائج الفقرة الخامسة:** من خلال الجدول رقم (9) تبين لنا أن نسبة الذين وافقوا بشدة على الفقرة الخامسة مثلت 47.20% من المجموع الكلي لعينة الدراسة، وقد توزعت هذه النسبة بين ستة عشرة خبيراً للمحاسبة (خمسة منهم تزيد خبرتهم عن العشرين سنة وسبعة منهم تتراوح خبرتهم بين 11 و 20 سنة والأربعة الباقون تراوحت خبرتهم بين 6 و 10 سنوات)، و عشرين محافظاً للحسابات (تسعة منهم تتراوح خبرتهم بين 6 و 10 سنوات وإحدى عشرة تقل خبرتهم عن 5 سنوات)، أما عدد المحاسبين المعتمدين الذين وافقوا بشدة على هذه الفقرة فقد بلغ عشرة (كلهم خبرتهم تزيد عن 20 سنة).

انطلاقاً من النتائج السابقة نقول أن فئة محافظي الحسابات هي التي كانت الأكثر تأثيراً في اتجاه الإجابة العامة على هذه الفقرة نحو الموافقة.

8. الخاتمة:

جاء هذا البحث ليبين الدور الذي يسهم به تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر كآلية لتفعيل تحقيق برامجها التنموية، وفيما يلي عرض لنتائج اختبار الفرضيات وأهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال هذا البحث، إضافة إلى بعض التوصيات المقترحة من أجل تحقق الدور المنتظر من تطبيق هذه المعايير في الجزائر في تفعيل تحقيق برامجها التنموية:

1.8 نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقاً من طريقة المعالجة التي اعتمدها، والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة، والدراسة التطبيقية عن طريق استخدام أسلوب المسح بواسطة الاستقصاء من جهة أخرى، تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- تتمحور الفرضية الأولى حول كون المحاسبة تسهم في تحقيق التنمية من خلال الدور الهام لها الذي تلعبه في تخطيط الأهداف التنموية وتخصيص الموارد الاقتصادية وتنشيط سبل تفعيل التنمية التي يأتي على رأسها الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق رأس المال والتجارة الخارجية. ولقد تحققت هذه الفرضية من خلال ما تم الوقوف عليه أثناء البحث، حول أن المعلومة المحاسبية تسمح بتحديد أهداف البرامج التنموية، كما أنها تسهم في تخصيص الموارد الاقتصادية تخصيصاً أمثل، من خلال توجيه هذه الموارد إلى المؤسسات والقطاعات التي تسجل أفضل النتائج، سواء تم هذا التخصيص في إطار تخطيط البرامج التنموية أو عن طريق سوق رأس المال.

- تتمحور الفرضية الثانية حول أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يسهم في تحقيق التنمية من خلال المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط المعاملات المالية في سوق رأس المال، ولقد تحققت هذه الفرضية هي الأخرى، إذ تم

الوقوف من خلال هذا البحث على حقيقة هامة، مفادها أن كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق رأس المال، يلعبان دورا فعالا في تحقيق التنمية، وأن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة من شأنه أن يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي والمباشر، ويسهم كذلك في تنشيط المعاملات في سوق رأس المال، وبالتالي فإن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يسهم في تحقيق التنمية، من خلال تأثيره بالإيجاب على هاتين الآليتين المهمتين في تحقيق التنمية.

- تتمحور الفرضية الثالثة حول تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يسهم في تحقيق التنمية عن طريق المساهمة في حماية الأسواق وتأمين المنافسة التامة فيها من خلال فرض قواعد معينة في حساب التكاليف (أي توحيد طرق حساب التكلفة)، وهذا ما يؤدي إلى محاربة سياسة إغراق السوق وحماية وتنشيط التجارة الخارجية.

ولقد تحققت هذه الفرضية هي الأخرى، إذ تم التوصل من خلال هذا البحث إلى أن تطبيق هذه المعايير من شأنه أن يحارب سياسة إغراق السوق، وذلك راجع إلى كونها تضبط تحديد التكاليف التي تدخل ضمن المنتجات والسلع بنفس الطرق، وتدعوا إلى إتباع نفس طرق تقييم المخزونات.

2.8 النتائج: ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو

- أن المحاسبة تؤدي دورا فعالا في تحقيق التنمية، من خلال مساهمتها في تخطيط الأهداف التنموية، والتخصيص الجيد للموارد الاقتصادية، وتنشيط سبل تفعيل تحقيق التنمية؛
- أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية، من خلال مساهمته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط المعاملات في سوق رأس المال وحماية المنافسة التامة والتجارة الخارجية؛
- أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) من شأنه أن يسهم في تنشيط المعاملات في سوق رأس المال، وذلك لما تضيفه هذه المعايير من ثقة بين الأطراف المتعاملة في سوق رأس المال، الأمر الذي يجعل هذا الأخير يسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية.

- أن النتائج المتوصل إليها نظريا فيما يتعلق بدور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في تفعيل تحقيق التنمية، قد حضت بالموافقة عند اختبارها ميدانيا على حالة الجزائر.

- أنه هناك إجماع بين المستجوبين على أن إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة يسهم في تحقيق التنمية.
- أنه هناك إجماع بين المستجوبين على أن إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط سوق رأس المال وحماية وتنشيط التجارة الخارجية من خلال محاربة سياسة إغراق السوق.

3.8 التوصيات: حتى يتم تحقق الدور المنتظر من تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر في تفعيل تحقيق برامجها التنموية، على أرض الميدان، لابد من:

- توفر سوق رأس المال، فعدم وجود سوق رأس المال يجعل كل ما تم التوصل إليه من نتائج حول دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في تفعيل تحقيق التنمية لا معنى له ولا جدوى منه؛

- أن تكون سياستها التنموية مبنية على أساس فكرة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليسهم في تحقيق أهداف برامجها التنموية؛

- أن تكون مهتمة بالتجارة الخارجية.

9. قائمة المراجع:

- أبو زيد، محمد المبروك ، (2005)، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- العطار علي، (2005)، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، لبنان.
- القاضي حسين ، حمدان مأمون، (2000)، المحاسبة الدولية، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- القشي ظاهر، (2009)، "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، المجلة العربية للإدارة ، مجلد رقم 29، العدد 02، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الصفحات: 165-191.
- أبو موسى رسمية أحمد ، (2005)، الأسواق المالية والنقدية، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن.
- جربوع يوسف محمود، (2007)، "مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين-"، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد رقم 15، العدد 02، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، الصفحات: 507-555.
- دغوم هشام ، (2015)، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- شبايكي حفيظ مليكة، دغوم هشام، (2011)، "دور المعايير الدولية للمحاسبة (ias/ifrs) في تنشيط المعاملات المالية في أسواق رأس المال الناشئة"، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 01، عدد 01، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، الصفحات: 192-213.
- عطيل آسيا، صاولي مراد، (2019)، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية-إضاءة على تجربة الصين-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20 العدد 02، الجزائر، الصفحات 61-79.
- بنك الجزائر. (2019). النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46- جوان 2019. الجزائر: بنك الجزائر.
- بنك الجزائر. (2015). النشرة الإحصائية الثلاثية- مارس 2015. الجزائر: بنك الجزائر.
- البنك الدولي. (2019)، الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) ، تاريخ الاسترداد 18 01، 2021، من: <https://data.albankaldawli.org>
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020. الكويت : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- Alaa Malo-Alain, Mahfod Mobarak Aldoserib and Magdy Abdul Hakim Melegyc,(2021), "Measuring the effect of international financial reporting standards on quality of accounting performance and efficiency of investment decisions", Accountiong Journal N° 7, pages 249-256.
- Biddle, Gary C. and Callahan, Carolyn M. and Hong, Hyun A. and Knowles, Robin (2017), "Do Adoptions of International Financial Reporting Standards Enhance Capital Investment Efficiency?", SSRN, pages 1-33.
- BDO Deloitte Touche Tohmatsu, Ernst & Young, Gant Thornton, (2002), KPMG and Pricewaterhouse Coopers. "GAAP Convergence 2002: A Survey of National Efforts to

Promote and Achieve Convergence with International Financial Reporting Standards”.

Available at [www.pwcglobal.com], consulté le: 10.06.2021.

- Dumontier P, Raffournier B, (1998), “Why Firms Comply Voluntarily with IAS: An Empirical Analysis with Swiss Data”, Journal of International Financial Management and Accounting, Vol 9, No 3, p46.
- Epstein, Barry J, Abbas Ali Mirza, (2003), IAS 2003: Interpretation and Application of International Accounting Standards, John Wiley & Sons, New York The USA.
- Galina G, Robert W, The role of international accounting standards in foreign direct Investment: A Case Study of Russia, Presented at the Thirteenth Conference of the International Trade & Finance Association, (May 28-31, 2003), Vaasa, Finland.
- ICAR, ERBD Calls for IAS, International Center for Accounting Reform Newsletter, (November/December 2000),. Available at [www.icar.ru/eng/newsletter/4.12.2000.html] consulté le: 04.06.2021.
- Pope P F, Rees W P, (1992), “International Differences in GAAP and the Pricing of Earnings”, Journal of International Financial Management and Accounting, Vol 4, No 3, pp 190-219.
- Bourse d’Alger. (2016). rapport annuel 2016. Alger: Bourse d’Alger, société de gestion de la bourse des valeurs.
- Bourse d’Alger. (2017). Rapport annuel 2017. Alger: Bourse d’Alger, société de gestion de la bourse des valeurs.
- Bourse d’Alger. (2015). Rapport d’activité, 2015. Alger: Bourse d’Alger, société de gestion de la bourse des valeurs .